مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة -حالة شركة سونطراك-

أ. آمنة تونسي / جامعة عمار ثليجي – الأغواط

أ. ابراهيم بورنان / جامعة عمار ثليجي – الأغواط

دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية

في ظل متطلبات التنمية المستدامة

-حالة شركة سونطراك-

أ. آمنة تونسي / أ. ابراهيم بورنان

الملخص:

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالبيئة ،نظرا لما تشهده من تدهور كبير زادت من حدته مشكلة التلوث البيئي وإستنزاف الموارد الطبيعية الذي أدى إلى إخلال بالتوازن البيئي وغيرها من المشكلات التي أصبحت تهدد حياة الاجيال الحالية ومستقبل الاجيال اللاحقة ،وفي خضم هذا القلق المتنامي سارع الضمير العالمي الى البحث عن حلول كفيلة بوقف هذا التدهور الخطير الذي تشهده ، وذلك من خلال تنظيم عدد من المؤتمرات والندوات الفكرية التي تسعى الى إيجاد مفهوم مشترك للتنمية المستدامة يقوم على التوفيق بين التنمية والبيئة.

وكان من نتائج ذلك أن ظهرت العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات التي أخذت على عاتقها تبني إسترتيجيات لنشر الوعي البيئي بهدف التقليل من الضرر المحدق بالبيئة الطبيعية عن طريق العمل على تغيير سلوكات الافراد والجماعات عن طريق اشراكهم في حمايتها،ويتم ذلك عن طريق إعتماد طرق تربوية رسميةوهو مايصطلح عليه مفهوم التربية البيئية ويكون هذا بواسطة تدعيم البرامج والمناهج التعليمية بمواضيع البيئة والمحافظة عليها ،أوعن طريق إعتماد طرق تربوية غيررسمية وهو مايصطلح عليه الثقافة البيئية ويكون هذا بواسطة الاعلام البيئي والملصقات البيئية...الخ.

و قد أدى هذا الى تطور النظرة نحو المؤسسة الاقتصادية، إنطلاقا من كونها كائنا يهتم أساسا بالنشاط الاقتصادي، بإعتبارها ذات مسؤولية بيئية و إجتماعية ناتجة من ذلك النشاط، وهذا ما يتطلب تطويرا أعمق لدور المؤسسة الاقتصادية في المجتمع. وبروز الحاجة لدراسة آثار مزاولة المؤسسات لأنشطتها المختلفة على البيئة الطبيعية لتطوير مداخل ووسائل قياس وتحليل وعرض تلك الآثار البيئية والاجتماعية.وتعتبر المحاسبة البيئية أحدث مراحل التطور المحاسبي حيث تتضمن وسائل لقياس والافصاح عن الاثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن ممارسة المؤسسات لانشطتها.

الكلمات المفتاحية: البيئة ،الثقافة البيئية ، المحاسبة البيئية ، التنمية المستدامة.

Abstract :

Attention has recently increased the environment, due to the witnessing of a significant deterioration exacerbated environmental pollution and depletion of natural resources, which led to a breach of the ecological balance and other problems that have become threatening the life of the current generation and the future of subsequent generations of the problem, and in the midst of this growing concern rushed conscience of the world to search all capable to stop this serious deterioration in environmental solutions, and by organizing a number of conferences and intellectual seminars that seek to find a common concept of sustainable development is based on conciliation between development and the environment.

One of the results that many governmental and non-governmental organizations and associations that took it upon themselves to adopt strategies to promote environmental awareness in order to reduce the damage posed to the natural environment by working to change the behaviors of individuals and groups by involving them in the protection of the environment emerged, and this is done by adopting ways formal education, which is termed the concept of environmental education and this by strengthening the programs and curricula subjects and preserve the environment, or by adopting the pedagogical methods of informal, which makes up the environmental culture, be this by environmental media and environmental posters ... etc.

This has led to the evolution of the economic outlook toward unity, from being whoever cares mainly to economic activity, to the account of environmental and social responsibility arising from that activity, and this requires a development of the role of the deepest economic foundation of society. And the emergence of the need to study the effects of practicing various institutions for its activities on the natural environment for the development of the entrances and the means to measure, analyze, and display those environmental and social effects, and environmental accounting is the latest stages of the accounting evolution as the means include measurement and disclosure of environmental and social impacts resulting from the exercise of institutional activities.

Keywords : Environment, Environmental culture, Sustainable development.

مقدمة

لقد أدى تفاعل الانسان مع المكونات البيئية الى إستنزاف مواردها الطبيعية حتى أصبح معين بعض طاقاتها المتجددة من نفط وخامات معدنية عرضة للتدهور.وبذالك أصبحت ظاهرة التدهور والتلوث البيئي تطرح نفسها بقوة في المحافل الدولية تطلعا لايجاد حلول وبلورة منهجيات واقعية للحد منها أوالتخفيف من التقنيات الضارة الناجمة عن التقنيات الحديثة المجهدة للبيئة .

كما أن ظاهرة عدم اهتمام المؤسسات الحكومية و غير الحكومية بالبيئة و محدداتها تؤثر بشكل سلبي في البيئة والمجتمع، فضلا عن ان التلوث البيئي أصبح ظاهرة بيئية تتطلب من الجميع توحيد الجهود بهدف السيطرة عليه لأنواعه كافة، وبكل الوسائل الممكنة لضمان بيئة آمنة وصحية وسليمة للجيل الحاضر والاجيال القادمة، باتخاذ التدابير اللازمة لحماية وتحسين البيئة التي تمثل المؤسسة الاقتصادية جزءا منه من خلال: العمليات والمنتجات الصديقة للبيئة، وتخفيض الهدر و تحمل المسؤولية البيئية والاجتماعية .

وكان من نتائج ذلك أن ظهرت العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات التي أخذت على عاتقها تبني إستراتيجيات لنشر الوعي البيئي بهدف التقليل من الضرر المحدق بالبيئة الطبيعية عن طريق العمل على تغيير سلوكات الافراد والجماعات عن طريق إشراكهم في حماية البيئة.

وعلى ضوء ذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية:

1. **الاشكالية الرئيسية :**كيف تساهم الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية في ظل متطلبات التنمية المستدامة؟

2. **الاشكاليات الفرعية** :من خلال هذا الاشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأشكاليات الفرعية التالية :

أ. كيف تساهم الثقافة البيئية في نشر الوعي البيئي وفي التطبيق الحسن للسياسة البيئية ؟

ب. هل تعتبر نظم إدارة البيئة من الادوات المهمة لتحقيق التنمية التنمية المستدامة ؟

ج. كيف تساعد نشرالثقافة البيئية بهدف التطبيق الحسن للسياسة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية ؟

3. **فرضيات الدراسة :** من خلال الأشكاليات الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

أ. إن الثقافة البيئية تساهم في نشر الوعي البيئي بشكل غير نظامي وتعتبر من ادوات تطبيق السياسة البيئية؛

ب. تطبيق نظام لإدارة البيئة هو أحد مناهج تطبيق التنمية المستدامة ؛

ج. نشر الثقافة البيئية يدعم تطبيق نظم الادارة البيئية ،وهذه الاخيرة من أساسيات تطبيق المحاسبة البيئية .

4. **أهمية الدراسة :** تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها حلقة ربط بين موضوعين هامين هما : حماية البيئة ونشر الوعي البيئي وبين تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية ، وذلك من خلال تطبيق نظام الإدارة البيئية.

5. **أهداف الدراسة :** تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الثقافة البيئية والى أهمية تطبيق نظم إدارة البيئة في تحقيق التنمية المستدامة وفي تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية.

6. **منهجية الدراسة :** لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التطرق الى المفاهيم النظرية المتعلقة بالثقافة البيئية و نظام الإدارة البيئية والتنمية المستدامة ، إضافة الى دراسة دور الثقافة البيئية في دعم تطبيق نظم المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية، للوصول في الأخير الى النتائج والاقتراحات.

7. **خطة الدراسة** : ولمحاولة الاجابة على الاشكالية تم التطرق الى العناصر التالية:

أولا: البيئة و الوعي البيئي والثقافة البيئية.

ثانيا: الإدارة البيئية و علاقتها بالتنمية المستدامة.

ثالثا : دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية .

اولا: البيئة والوعي البيئي والثقافة البيئية .

1. **مفهوم البيئة :** في الحقيقة إن تعريف البيئة وتحديد ماهيتها وعناصرها، يعتبر من أولى الصعوبات التي أحاطت بمصطلح البيئة من الناحية الفقهية والقانونية, وبالرجوع إلى النصوص التي تعرضت لموضوع البيئة، نلاحظ عدم ثبوتها على تعريف محدد للبيئة الطبيعية، نظرًا لتعقيد العناصر المركبة لها، إلى حد أن أحد فقهاء القانون قال: "بأن البيئة عبارة عن (كلمة ، لا تعني شيئا لأنها كل شيء).[i]

أ.التعريف اللغوي والاصطلاحي للبيئة :

- **البيئة في اللغة العربية:** يرجع الأصل اللغوي لكلمة البيئة إلى الفعل (بوأ) ، ويقال (تبوأ) أي حل ونزل وأقام، والاسم من هذا الفعل هو البيئة, وبالرجوع إلى المنجد الأبجدي، نجد أن مصطلح البيئة يقصد به المحيط فيقال (الإنسان ابن بيئته)، أما مصطلح الطبيعة فيقصد به، (المخلوقات التي يتكون منها الكون)[ii].

وفي القرآن الكريم ، ورد في قوله تعالى: وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ "[iii].وفي الحديث الشريف الذي رواه مسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن كذبا علي ليس ككذب على أحد فمن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار. فقوله فيتبوأ مقعده معناه: ينزل منزلة من النار، وباء باثمه وبذنبه.

- **البيئة في اللغة الانجليزية:** تنحدر من كلمة في الانجليزية (**Ecology**) وتعني بمعنى آخر (**Environnement**) يستخدم لفظ البيئة للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة على النمو والتنمية، كما تستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل (الهواء، والماء والأرض) التي يعيش فيها الإنسان,وكذلك تستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط أو المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر في مشاعره وأخلاقه وأفكاره[iv].

- **البيئة في اللغة الفرنسية:** يتطابق مصطلح البيئة مع الكلمة الفرنسية **(Environnement)** وتعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان (ماء-هواء-أرض) وكذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان[v].

- **التعريف الاصطلاحي:** ويقال ان علماء الغرب قد استعملوا كلمة البيئة في اواخر القرن التاسع عشر ومنهم الفرنسي **E,G SAINT HILAIR** عام 1845م والالماني **E.HAECKEL** عام ، 1866 م وكان استعمالهم ترجمة لكلمة «**Ecologia**» وهي كلمة مركبة من جزئين الاول **oikos** والثاني

logosويعني العلم الذي يهتم بدراسة المنزل أو الوسط المعيشي أو المحيط البيئي[vi].

ب.التعريف الفقهي للبيئة :كثرت التعاريف الفقهية للبيئة ، خلال الفترة الزمنية انطلاقا من مؤتمر استوكهولم إلى مؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبورغ، لذا سنتناولها تباعا[vii] وهي :

التعريف الاول: الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر[viii].

التعريف الثاني: بأنها مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية، وبيئتها الطبيعية[ix].

التعريف الثالث: إن البيئة تمثل في ظرف معين مجموع العوامل المادية والكيميائية والبيولوجية, وكذا مجموع العناصر الاجتماعية الكفيلة بأن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر عاجلا أو بعد حين على الكائنات الحية وعلى النشاطات البشرية، لذلك فإن حمايتها لا تستلزم فقط حماية البيئة الطبيعية والآثار والموارد ولكنها تستلزم حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها[x].

التعريف الرابع:أما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم عام 1972 فيعرف البيئة بأنها: رصيد الموارد المائية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته، وبهذا يكون قد أوجزها بأنها كل شيء يحيط بالإنسان[xi].

2. مفهوم السياسة البيئية : تزداد المتطلبات البيئية المحلية والعالمية يوماً بعد يوم بالإضافة إلى زيادة الوعي البيئي لدى قطاع المستهلكين, و رغم أن القطاعات الاقتصادية الكبيرة ذات الإمكانيات الفنية قد أوفت بالمتطلبات البيئية المحلية و تجاوبت مع التشريعات البيئية التي لا تقل صرامة عن مثيلاتها في دول العالم ،إلا أن هناك حاجة لتطوير خطة مستقبلية لمواجهة التحديات التي تؤثر على النشاط الإنساني بصفة عامة والنشاط الاقتصادي بصفة خاصة،[xii] وتتطلب عملية حماية البيئة مجهودات وطنية و مجهودات دولية،فالمجهودات المحلية هي جزء لا يتجزء من المجهودات الدولية لحماية البيئة،فالأمم المتحدة و الدول و مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة مطالبة اليوم بوضع السياسات التي تساهم في الحد من التلوث بمختلف أنواعه و ذلك عن طريق مايلي:

- ضرورة نشر ثقافة المحافظة على البيئة البشرية و الطبيعية أو مايصطلح عليه بالثقافة البيئية بحيث تدرك البشرية خطورة التلوث البيئي على الإنسان والأرض والهواء والماء؛(**وهذا هو مايهمنا**)
- ضرورة إتخاذ جميع التدابير للوقوف أمام المشاريع و الفعاليات التي تساهم في إنتاج التلوث؛
- ضرورة إصدار قوانين دولية ملزمة لجميع الدول لحماية البيئة، و معاقبة كل من يقوم بتخريبها؛
- ضرورة إيجاد توصيلات لنقل المياه الملوثة من أماكن توجدها إلى المنخفضات، فتأسيس الأنابيب لهذا الغرض، لا يقل أهمية عن تأسيس أنابيب النفط؛
- الإكثار من حملات التشجير ،لتكون مصدات طبيعية للهواء المشبع بالتلوث البيئي؛
- تشجيع الحملات المدنية في المدن من اجل النظافة و تنظيف الشوارع و الأحياء؛
- منع تصريف المياه الحارة الناتجة عن المفعلات النووية أو مراكز التحلية أو توليد الطاقة إلى الأبار و البحار؛
- ضرورة إعتماد إجراءات مادية و معنوية وإنسانية لحماية البيئة و محاربة التلوث مثل الجباية البيئية؛

- ضرورة إن تسعى مؤسسات حماية البيئة إلى الحد من نسبة التلوث البيئي إلى القدر الطبيعي الذي لا يضر بصحة الإنسان، و ذلك بضبط مصادر التلوث، مثل إنشاء أجهزة لتنقية الهواء من الغازات و الجسيمات خصوصا في الأماكن العامة كالمستشفيات و المدارس و الدوائر الرسمية؛
- العمل على تطوير تقنية السيارات حتى لا تتسبب في تلوث الهواء و إستخدام بدائل إقل تلوثا من البترين المستعمل في السيارات، و إستخدام المصادر الجديدة للطاقة كالمصادر التي تعتمد على الهيدروجين أو على الطاقة الشمسية.[xiii]

ولتفعيل هذه المجهودات الرامية الى المحافظة على البيئة ينبغي القيام بمايلي:

-تشجيع ثقافة حماية البيئة في أوساط الراي العام؛

-العناية بالاعلام البيئي في الاوساط الشعبية حتى لايبقى الامر مقتصرا على الهيئات الحكومية فقط ،أي تحويله الى موضوع شعبي يحضى بمشاركة واهتمام جميع المواطنين ؛

-تشييد المسؤولية الادارية لكل الاشخاص عملا بمبدأمن يلوث يدفع ؛

-ابراز اهمية البيئة في مقرارت المنظومة التربوية ؛

-تشجيع مراكز البحث العلمي في مجال البيئة .[xiv]

أ. **تعريف السياسة البيئية** :تعرف السياسة البيئية بانها:"تلك المجموعة من القواعد والاجراءات التي تحدد اسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والوحدات والجهات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن النتائج الاستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفق الاهداف التي تم تحديدها مسبقا"[xv].كما تعتبر السياسة البيئية جزء من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل،وتتمثل في توجيهات عامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما (مؤسسة أو جمعية أو هيئة ما) يتم إملائها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الادارة.[xvi]

ب. **أدوات السياسة البيئية** :يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الادوات لتنفيذ السياسة البيئية نوجزها فيما يلي:

- **الادوات التعليمية والتثقيفية** : تشمل البرامج التلفزيونية والإذاعية، برامج الإنترنت، المحاضرات العامة والندوات والمعسكرات الشبابية ، وتغيير الأنماط الاستهلاكية ..و في باقي جميع الوسائل التي تساهم في نشر الثقافة البيئية وزيادة الوعي البيئي في المؤسسات و المجتمع ,وهذا مايهمنا .
- **الادوات التشريعية والادارية** : تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية, ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون, وبالرغم من وجود قوانين ومؤسسات حماية البيئة في العديد من البلدان العربية، إلا أن هذه القوانين تعاني من الشمولية وعدم الوضوح كما تعاني المؤسسات من الضعف وعدم الفاعلية.
- **الادوات التنظيمية المباشرة** :ويتطلب استعمال الأدوات التنظيمية المباشرة وجود الأطر التشريعية السابقة الذكر ، وتشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التدخلية لهيئات حكومية في آليات السوق, بهدف معالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب أسواق السلع البيئية و وجود التأثيرات الخارجية السالبة للأنشطة الاقتصادية

المرتبطة بالتلوث البيئي، وهنالك ثلاثة أساليب من التنظيم تستخدم في مكافحة التلوث البيئي هي: التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم، التنظيم المبني على التكنولوجيا، والتنظيم المبني على آليات السوق.

- **التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم**: ويتمثل في التحديد المباشر لمستوى الملوثات المسموح به للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات أو لمستويات تركيز الملوث في البيئة المسموح بها من كل مصدر.

- **التنظيم المبني على التكنولوجيا:** يتمثل في التحديد المباشر للمستويات الدنيا للتقنيات التي يجب استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث ويكثر استخدام هذا النوع من التنظيم في الدول المتقدمة كأوروبا، اليابان والولايات المتحدة .

- **التنظيم المبني على آليات السوق:** أو تصحيح القوة السوقية للأخذ في الاعتبار آثار التلوث الناجم عن الأنشطة الاقتصادية. وهو النوع الذي تدعمه وتشجعه النظرية الاقتصادية كأنجح الأساليب لمكافحة التلوث وخاصة في الاقتصاديات الحرة والتي تعتمد آلية السوق في توزيع الموارد الاقتصادية.

وهناك نوعان من الأدوات المستخدمة في هذا الأسلوب من التنظيم، النوع الأول هو الأدوات السعرية وتتمثل في الدعم والضرائب. وتفرض الضرائب إما مباشرة على التلوث أوبشكل غير مباشرة على إنتاج أو استهلاك أو مدخلات الإنتاج المستخدمة لإنتاج السلعة المرتبطة بالتلوث كضريبة الغازولين مثلاً. أما الدعم فيمنح عادة للإنتاج النظيف المعتمد على التدوير وإعادة الاستخدام، أو مدخل الإنتاج النظيف كدعم الطاقة المتجددة. أما النوع الثاني فهو الأدوات الكمية وتتمثل في الحصص الكمية المسموح بها وتفرض إما مباشرة على مقدار الملوث أو غير مباشرة على مقدار المنتج أو كميات مدخلات الإنتاج أو واردات السلعة المرتبطة بالتلوث كالحصص التي تفرض على واردات الكلور ;فلور كاربوهايدريدات المسببة لثقب طبقة الأوزون كما في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.[xvii]

3.مفهوم الوعي البيئي و الثقافة البيئية.

أ. **تعريف الثقافة**: الجذر اللغوي لكلمة ثقافة هو الفعل الثلاثي ثقف أو ثقف بمعنى حذق أو فطن أي صار حاذقا ماهرا فطنا، ويقال ثقف الشي أي أقام المعوج منه وسواه وتقابل كلمة ثقافة في اللغة الفرنسية والانكليزية (**culture**) .[xviii] ويشير مصطلح الثقافة من الناحية اللغوية الى التهذيب والصقل .فالشخص المثقف هو الشخص المهذب المصقول في أخلاقه وسلوكه العام[xix].

أما من الناحية الاصطلاحية فقد شهد الحقل الدلالي للثقافة ثراء كبيرا وتنوعا من حيث المعاني ،ونميز بين نوعين من التعاريف :

- **تعريف محدود**:ويستعمل لوصف التنظيم الرمزي لاي جماعة وعملية تناقل ذالك التنظيم الرمزي وكذا مجموع القيم التي تشكل تصور الجماعة لذاتها ولعلاقتها بالجماعات الاخرى وبالعالم الطبيعي .
- **تعريف واسع** :ويستعمل لوصف العادات ،المعتقدات اللغة الافكار الذوق الجمالي والمعارف التقنية ،كما يستعمل لوصف تنظيم المحيط العام للانسان :الثقافة المادية الادوات السكن وبصورة عامة مجموع التقنيات القابلة للنقل والتي تنظم علاقات وتصرفات الجماعة الاجتماعية مع البيئة .[xx]

و يعرف **E. Taylor** الثقافة بأنها" ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة و المعتقدات والفن , والأخلاق والقانون و العادات ,أو أي قدرات أخرى ,أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضو في المجتمع ".[xxi]

وكذلك يعرفها**Wallace** أن الثقافة هي":أساليب السلوك أو أساليب حل المشكلات التي يمكن وصفها بأن استخدام أفرادالمجتمع لها أكبر ,لما تتميز به عن الأساليب الأخرى من كثرة التوتر وإمكانية المحاكاة".[xxii]

وتعرف الثقافة من منظور مالك بن نبي كتابه **مشكلة الثقافة** ، بانها"هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لا شعوريا تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب حياة في الوسط الاجتماعي الذي ولد فيه فهي على هذا الأساس المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته".

وبالتالي فان الثقافة تتضمن عناصر معنوية مثل الفنون ،اللغة والعادات ،والعلوم والاخلاق ....وعناصر مادية فهي تتضمن الادوات والالات وجعله النتاج الاقتصادي والتقني والاجتماعي والتي يستعملها الانسان للسيطرة على الطبيعة .[xxiii]

ب. **خصائص الثقافة:**هناك مجموعة من السمات الرئيسية التي تتصف بها الثقافة وهي كما يلي:

- **تعتبر الثقافة عملية مكتسبة** :أي تكسب من خلال التفاعل والاحتكاك بين الأفراد في بيئة معينة.
- **الثقافة عملية إنسانية و اجتماعية**:يعتبر الإنسان الكائن الحي الوحيد العاقل أو الناطق الذي يستطيع أن يفكر وينتج أفكارا ويضع أدوات يستطيع من خلالها التكيف مع الظروف الطبيعية والتحكم فيها بفضل اختراعاته واستغلاله إياها،كما أنه ترك نتاجا فكريا وقانونيا وفنيا لا يستطيع غيره من الكائنات القيام به،سواء من أجل تنظيم نفسه اقتصاديا وسياسيا في مجتمعات متميزة بأنماطها وقيمها الثقافية، أو من أجل الاستهلاك المباشر والتكوين وغيره.
- **الثقافة عملية قابلة للتناقل** :إن الإنسان هو الوحيد الذي يبدو قادرا على أن ينقل ما اكتسبه من عادات لأقرانه والثقافة أيضا عملية متوارثة يتناقلها الأبناء عن الآباء والأجداد.
- **الثقافة متغيرة:**تتغير الثقافة بتأثير التغيرات البيئية و التكنولوجية.
- **الثقافة لها وظيفة الإشباع**:الثقافة دائما وبالضرورة تشبع الحاجات البيولوجية الأساسية والحاجات الثانوية المنبثقةعنها،فعناصر الثقافة وسائل مجربة لإشباع الدوافع الإنسانية في تفاعل الإنسان بعالمه الخارجي أو مع أقرانه .
- **للثقافة دور كبير في تحديد نمط الحياة للفرد**:تختلف الثقافة من شخص لآخر ومن مكان لآخر فنجد الثقافة الموجودة في المدينة مختلفة عن الثقافة الموجودة في الريف والبادية.[xxiv]

ج. **تعريف الثقافة البيئية :** يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات الحديثة التي برزت من خلال الاهتمام بالقضايا البيئية والتربية والثقافة والتي تعمل على نشر الوعي البيئي أو التحسيس بالقضايا البيئية كمدخل أساسي لادراك مخاطر التلوث .

وفي هذا الاطار يرتبط الوعي البيئي اشد الارتباط بالثقافة البيئية بمفهومها الواسع عند علماء الانتربولوجيا باعتبار ان الوعي جزء من الثقافة السائدة التي تعمل كموجه للسلوك .[xxv]

ويعرف الوعي البيئي كما يلي:

- **التعريف الاول:** "عبارة عن برامج أو نشاطات التي توجه للناس عامة أو لشريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين، اومشكلة بيئية لخلق

أهتمام وشعور بالمسئولية وبالتالي تغير أتجاههم ونظرتهم، وأشراكهم في أيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البيئة".[xxvi] كما يعرف أيضا بانه "يشير الى درجة الادراك على المستويين الفردي والمجتمعي لاهمية المحافظة على البيئة وحمايتها والتعامل معها دون الجور عليها لتطويعها من أجل تحقيق غايات فردية للانسان في المدى القصير تلحق بالبيئة اضرار على المدى الطويل ."[xxvii]

- **التعريف الثاني :** الوعي البيئي هو "ذلك المفهوم الذي يهتم بتزويد الأفراد بالمعارف البيئية الأساسية والمهارات و الأحاسيس و الإتجاهات البيئية المرغوبة ، بحيث تمكنهم من الاندماج الفعال مع بيئتهم التي يعيشون فيها ، في إطار تحملهم المسؤولية البيئية المنشودة التي تضمن الحفاظ على البيئة من أجل الحياة الحاضرة والمستقبلية".[xxviii]
- التعريف الثالث:"إدراك الفرد للعلاقات والمشكلات البيئية المحيطة و فهمه لأسبابها،وأثرها وكيفية التعامل معها، وهو يتأثر بكل ما يحيط بالفرد من معارف ومشاعر سواء كانت إيجابية أو سلبية".

ومن خلال تحديد مفهوم الوعي البيئي يتحدد مفهوم الثقافة البيئية كالاتي:

- **التعريف الاول:**الثقافة البيئية "هي نوع من التعليم غير النظامي غير المدرسي يستهدف خلق الوعي أو التوعية البيئية وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة وذالك من خلال الدعوة الى الندوات والمعارض البيئية ويوم الشجرة ،وتكوين الاحزاب السياسية ،لانصار حماية البيئة واصدار النشرات واعداد البرامج الاعلامية في الاذاعة والتلفزيون والصحف لنشر الوعي البيئي ،وانشاء الجمعيات العلمية لحماية البيئة و الطبيعة وأصدقاء الارض" .
- **التعريف الثاني**: الثقافة البيئية "هي عبارة عن تعليم غير رسمي يهدف الى غرس قيم المحافظة على البيئة ،من خلال تحسيس الافراد والمجتمع باهمية البيئة كجزء لاينفصل عن الثقافة والانسان ".[xxix]
- **التعريف الثالث:** عرف روكستال **الثقافة البيئية** على انها" فهم أساسيات التفاعل بين الانسان والبيئة بمكوناتها الحية وغير الحية يحيث يتضمن هذا التفاعل الاخذ والعطاء بين الانسان والنبات والحيوان ".[xxx]
- **التعريف الرابع** : الثقافة البيئية هي نوع من التربية البيئية غير النظامية و التي تعتمد على وسائل الإعلام الجماهيرية وغير الجماهيرية و الإتصال المباشر بالأفراد وهدف التربية البيئية غير النظامية هو زرع وتنمية صفة المواطنة البيئية الواعية عند الأفراد والمجموعات الإجتماعية ، كي تعيش في بيئتها على نحو إيجابي ، وتحقيق مستوى من الثقافة البيئية التي غالبا ما تكون غايتها هي الطبقة المثقفة والعاملة من خلال الكتب والمقالات العلمية المبسطة ، حول الموضوعات البيئية المختلفة."[xxxi]

د. **مستويات الثقافة البيئية :**للثقافة البيئية ثلاثة مستويات يمكن اعتبارها عناصر له، وتتمثل في :

أ. الثقافة الاسمية :وتشير إلى القدرة على تعرف بعض المصطلحات الأساسية المستخدمة في الاتصال بالبيئة.

ب.الثقافةالوظيفية :وتشير إلى المعرفة اللازمة لفهم الطبيعة، والتفاعل بين الإنسان والنظم الاجتماعية والنظم الطبيعية الأخرى .

ج. الثقافة الإجرائية :وهو مستوى أعمق من الثقافةالوظيفية، ويرتكز على الفهم والمهارات .

وهناك من يرى أن مستويات للثقافة البيئية أربعة فيحددها في :

- الوعي بقضايا البيئة ومشكلاتها؛
- ـ الاقتناع بدور العلم والتكنولوجيا في حل المشكلات البيئية؛

- الاقتناع بدور الاتجاهات المكونة لدى الأفراد في حل المشكلات البيئية؛
- السلوك البشري وتحسين نوعية الحياة .

كما ان هناك ايضا بعض الكتاب الذين يحصرون مستويات الثقافة البيئية في مايلي :

- الإلمام بقدر مناسب من المعرفة البيئية؛
- تفهم المشكلات البيئية؛
- السلوك الشخصي المناسب نحو مشكلة بيئية؛
- الاتجاه الإيجابي نحو البيئة.[xxxi]

ه. **أهداف الثقافة البيئية :**إن الأهداف الجوهرية للثقافة البيئية يمكن حصرها بالنقاط الرئيسية التالية :

- حماية وحفظ الصحة وحياة الإنسان لانها التزام وواجب أخلاقي من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة ؛
- حماية والتطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني وكافة الأنظمة الإيكولوجية في تنوعها وجمالها وماهيتها من اجل المساهمة رئيسية في إستقرار المنظر الطبيعي العام وكذالك لحماية التنوع الحيوي الشامل؛
- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي وفي الوقت نفسه كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات ولمتطلبات الاستثمار المتنوع للمجتمع الإنساني؛
- حماية وحفظ الموارد المعنوية والتراث الحضاري كقيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع؛
- العمل على حفظ وترسيخ وتوسيع فضاءات حرة وذلك لخدمة أجيال مستقبلية وأيضابهدف الحفاظ على التنوع البيئي والحيوي والأماكن الطبيعيةوإستبدال المصادر الأحفورية بالمصادر الطاقوية البديلة.[xxxii]

وعليه ومما سبق نستنتج أن الثقافة البيئية تعتبر أحد أدوات تطبيق السياسة البيئية، وعملا بمبدا الملوث الدافع

ثانيا : الادارة البيئية و علاقتها بالتنمية المستدامة

تزايد الوعي البيئي في شتى مجالات العلوم و المعرفة، و تزايد معه إهتمام الكثير من المنظمات و الهيئات و المؤسسات الحكومية و غير الحكومية بآثار التلوث السلبية، و الاضرار الناجمة عنه في البيئة، كما تزايدت الابحاث و الدراسات التي تبنت قضايا البيئة و حمايتها من مشاكل إهدار الطاقة و الموارد و التلوث. و كان اهتمام المحاسبة بالبيئة لا يقل شأنا عن مجالات المعارف الاخرى، الذي كان نتيجة الضغط الخارجي المتمثل بالتشريعات التي أوضحت أن الوحدات الاقتصادية بحاجة الى الاستثمار في الانتاج النظيف و الانفاق من أجل الوقاية و معالجة أخطار التلوث، و كان الضغط الآخر متمثلا بأساس السوق التي تعد دافعا آخر باتجاه تبني المحاسبة عن الأداء البيئي، و يتمثل أساس السوق بأطراف عديدة، مثل الزبائن و المؤسسات المالية و المستثمرين الجماعات المهتمة بالبيئة، و تشجيع الاسواق أصلا للتعامل مع المنتجات الصديقة للبيئة.[xxxiv]

1. مفهوم الادارة البيئية و مهامها .

أ.ماهية الإدارة البيئية :لقد مرت الإدارة البيئية خلال مراحل تطورها بمجموعة من التغيرات الهامة، ففي

فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تركزت الجهود لتطوير وإيجاد القوانين والتشريعات والهياكل التنظيمية من خلال السعي للحصول على التصاريح من مؤسساتمراقبة البيئة، مع ملاحظة أن استجابة المؤسسات للوصول إلى مطابقة القوانين والتشريعات البيئية كانت كبيرة. وعلى الرغم من أهمية هذه الفترة إلا أن التشريعات ركزت على الحلول والتوصيات والإصلاحات الجزئية ولم تهتم بالبحث عن جوهر المشكلات وأسبابها، كما افتقرت إلى القدر الكافي من المختصين والمهنيين البيئيين فضلا عن ضعف الإمكانيات المادية، ففي مؤتمر ستوكهولم (1972) الذي أهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على صحة الإنسان تم إيجاد ارتباط أساسي بين المؤسسات والبيئة وبشكل خاص على المستوى العالمي، أما في سنة 1987 فقد أستحدثت مفوضية مستقلة للبيئة، عرفت باسم الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (**هيئة برونتلاند**) وكان من أهم ما طرحته التنمية المستدامة والقيام بإيجاد إدارة بيئية فعالة. أما في عام 1990 فقد نظم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية. وفي عام 1992 تم عقد مؤتمر الأرض وتم على إثره إنشاء مجلس أعمال التنمية المستدامة حيث نشر هذا المجلس تقريرا عن نهج التغيير واتصل بالمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس ISO لوضع مواصفات خاصة بالإدارة البيئية ونظمها[xxxv]. ومما يلي عرض لبعض التعريفات المقدمة للادارة البيئية .

- **التعريف الاول:**" هي مجموع الجهود المنظمة التي تقوم بها المؤسسات للاقتراب من تحقيق الأغراض البيئية بوصفها جزءاً أساسياً من سياساتها".
- **التعريف الثاني** :"كما أنها تُعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المؤسسات والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالاً مؤثراً وفعالاً فيها، ويبدو ذلك جلياً في الهيكل الوظيفي للمنشآت من حيث المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمراجعة للخطط البيئية، بهدف تحسين أداء المنشأة وخفض آثارها البيئية أو منعها تماماً". [xxxvi]
- **التعريف الثالث**:عرف العالم **Grolosca** الإدارة البيئية على أنها :"الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول نشاطات الإنسان، وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة . ويكمن جوهر الإدارة البيئية في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا بدون التغيير في النظام الطبيعي". [xxxvii]
- **التعريف الرابع**:عرفت الأمم المتحدة الإدارة البيئية بأنها : وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمشروع الصناعي، على أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية، بدءا من الحصول على المواد الأولية وصولا إلى المنتج لنهائي والجوانب البيئية المتعلقة به، وتقوم أيضا على تنفيذ كفء للإجراءات الرقابية، مع الأخذ بعين الاعتبار جانب التكاليف والأثر الضريبي لهذه الإجراءات أيضا إضافة إلى كيفية استخدام الموارد ولا بد من توضيح الأدوات والطرائق المتبعة لمنع التلوث والاستخدام الرشيد للموارد[xxxviii].

ب. المعيار القياسي للادارة البيئية الأيزو14000:

في السادس من افريل 1992 كشفت BSI (British Standard Institution) عن مواصفاتها القياسية لنظم الادارة البيئية هي اول مواصفات قياسية للادارة البيئية تحتوي على الموضوعات التالية:

الانبعاثات الموجودة في الهواء؛- الطرد على الموارد المائية؛- النفايات؛- الضوضاء؛-الروائح؛- الاشعاع؛- الجو والاشجار والحياة البرية؛- التجديد الحضري؛- التخطيط الطبيعي؛- تقييم التاثير البيئي؛- التغليف؛- استخدام الخامات والطاقة.بالاضافة الى ان

الادارة البيئية عليها الربط بين العناصر السابقة الذكر وبين العناصر التالية:

-استخدام والتخلص من المنتج ؛

-قواعد السلامة العامة؛

-صحة العاملين وسلامتهم.[xxix]

ج.فوائد تطبيق نظم إدارة البيئة : تساهم نظم إدارة البيئة في مساعدة المؤسسات على دمج مساعي المحافظة على البيئة كجزء عادي من عملياتها والإستراتيجية الموضوعة،[xl] ومن بين مزايا تطبيق هذه النظم في المؤسسات نجد أن :

- **التمويل**:-تخفيض في التكاليف من خلال الإنتاج الأنظف؛- تجنب بعض الآثار المترتبة على حوادث العمل كتكلفة العلاج وتوقف العمل؛- إدخال الأدوات المالية الاقتصادية مثل الضرائب أو الرسوم المفروضة على الانبعاثات الغازية (النفايات)يحفز على تقليل مستويات التلوث؛-التشجيع من الحكومات (رخص) والبنوك وشركات التامين (تقديم تسهيلات).
- **ضغط المساهمين لتحسين الصورة العامة** : من خلال تطبيق نظام لإدارة البيئة تستطيع المؤسسة التخلص من الضغوط المتزايدة عليها من بعض الأطراف مثل المؤسسات المالية، مؤسسات التأمين، المساهمين والموظفين، وكذا ضغوطات جماعات حماية البيئية والمستهلكين والمجتمع، - تنامي الوعي البيئي في مجتمع الأعمال ؛[xli]
- **الالتزامات القانونية:**

-تزايد حجم السياسات والقوانين واللوائح الملزمة باحترام البيئة.

2. مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

أ. مفهوم التنمية المستدامة: ظهر مصطلح التنمية المستدامة في بداية السبعينات ،خاصة في اعمال ودراسات معهد "**وورلد ووتش**" حيث ركز انصار هذا المفهوم على عدم وجود نموذج تنموي يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم ،لارتباط هذا المفهوم بالقضايا البيئية المؤثرة على حدوث التنمية،وخاصة وقوع الدول المتخلفة في الجنوب في فخ الممارسات التنموية الواردة من الغرب وذالك عقب الحرب العالمية الثانية واندفاع الكثير من الدول الى التخلص من هيمنة الدول الاستعمارية ،كما أن العديد من الدول كانت تعتمد على مقاييس خاطئة لقياس درجة النمو كالانتاجية ومعدلات الاستهلاك ،وتجاهلت العلاقة بين الطبيعة والمجتمع في قياس التنمية.[xlii] " **نمط تنموي يعني يستجيب لحاجيات الاجيال الحالية دون الحاق الضرر في قدرة الاجيال القادمة على الاستجابة لحاجاتنا الذاتية " من الدخل الحقيقي في المستقبل"**.[xliii]

وتجدرالاشارة الى أنه الى حد الان لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح التنمية المستدامة وذالك لغياب الاساس الفكري للتنمية المستدامة[xliv] والذي يمكن الاعتماد عليه ولان المصطلح شأنه شأن باقي المصطلحات المرتبطة بالتنمية والتي غالبا ما يصاحبها الغموض والابهام ،بالاضافة الى أن المفهوم ذو نشأة واقعية مرتبطة بالحياة .[xlv]

وتعد رئيسة وزراء النرويج، غرو هارلم بروتلاند (**Gro Harlem Brundtland**) أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي من من خلال اللجنة العالمية للأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية(WCED) في عام 1987 في تقريرها الذي حمل عنوان " **مستقبلنا المشترك** "،وسعى التقرير إلى إستعادة روح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية - مؤتمر ستوكهولم - الذي أدخل القضايا البيئية إلى مجال تنمية السياسي الرسمي. وضعت مستقبلنا المشترك القضايا البيئية بقوة على جدول الأعمال السياسي ؛بهدف

مناقشة البيئة والتنمية كقضية واحدة.[xvi] و عرفها أنها، " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها "[xvii].تبلورت اتجاهات و رؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفا شاملا و جامعا و مفهوما، واضحا للتنمية المستدامة، فعرفت بأنها، عملية التنمية التي تلبي أماني الحاضر و حاجاته من دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر.ألا أن تعريف اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) يعد التعريف الأشمل لمفهوم التنمية المستدامة، إذ عرفتها بأنها، " عبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، و ضمان مواصلة التنمية الاجتماعية و البيئية، و السياسية، و الاقتصادية، و المؤسسية على أساس المساواة"[xviii].

ب. أبعاد التنمية المستدامة.

هنالك ثلاث أبعاد رئيسة للتنمية المستدامة، مترابطة و متداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط و الترشيد للموارد، فهناك من يصنفها على أنها رباعية الابعاد البعد الاقتصادي والبعد السياسي والبعد الاجتماعي و البيئي،وهناك من يصنفها على أنها ثلاثية الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،ويجمع غالبية الباحثين ان كل هذه الابعاد متداخلة ولا انفصال بينها،الا انه تجدر الاشارة الى انه سيتم التركيز على البعدين البيئي والاجتماعي وذالك لتقارب هذين البعدين وعلاقتهم المتأصلة بالمحاسبة البيئية والاجتماعية .[xix]

- **البعد الاقتصادي:**يعتبر الجانب الاقتصادي دعامة من دعائم التنمية المستدامة تسعى الى تحقيق استقراره ونمائه يجب تقويته عن طريق الاهتمام بالجوانب المختلفة للعملية الاقتصادية (الانتاج،التوزيع ،الاستهلاك)،وذالك عن طريق تبني أنماط انتاج وتوزيع واستهلاك صديقة للبيئة ،وخاصة في ظل الوضعية الحرجة التي تشهدها البيئة في الوقت الحالي[l] .حيث بانه باعتبار التنمية المستدامة كفرص اقتصادية ،فانه بذالك تعني تزويد الاجيال القادمة بمقدار من رأس المال بقدر ما كان يتاح للاجيال الحالية.
- **البعد السياسي:**ويتماشى هذا البعد من ابعاد التنمية المستدامة مع المدخل السياسي للتنمية حيث ينطوي هذا البعد على ان يتعهد النظام السياسي بان تكون التنمية مستدامة.[li]

- **الابعاد البيئية للتنمية المستدامة :**

- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد؛
- حماية الموارد الطبيعية؛
- الحفاظ على الموارد المائية ؛
- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية. [lii]

- **الابعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة:**يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان كجوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين لهذه الخدمة[liii].وتتمثل هذه الابعاد في :

- المساواة الاجتماعية؛
- الصحة العامة؛
- التعليم؛
- السكنّ؛
- الأمن؛
- معدل النمو السكاني.[liv]

3. الادارة البيئية أحد متطلبات التنمية المستدامة:

تحقيق التنمية المستدامة تستلزم إستخدام نهج متعدد

الجوانب، وتعتبر إلادارة البيئية من أهم هذه الجوانب، إذ يحتاج متخذي القرار إلى معلومات كافية لإلمام بالاوضاع البيئية الراهنة ومن ثم تحديد مواطن الضعف لوضع سياسات كفيلة بتقويضها. ويمكن تحديد مراحل إلدارة البيئية نحو التنمية المستدامة كالتالي :

أ.**صياغة السياسة البيئية** :هي محرك لتنفيذ منظومة الادارة البيئية في إطار التنمية المستدامة، لاسيما وأن هدفها ألاساسي هو تحسين ألاداء البيئي للمرافق والمنشآت، ومن اردتها ثم يتعين أن تعكس التزام إلادارة على التوافق مع الاعتبارات البيئية. ويتعين أن تكون السياسة البيئية للسلطات المعنية واضحة ومفهومة وشاملة وموضوعية ومرنة، . وذات مجال تطبيق محدد وموثقة بمستندات خاصة، وعند االنتهاء من صياغتها يبغي المصادقة عليها من قبل إلدارة البيئية العليا في التنظيم سواء كان دولة أو محافظة في هذه الدولة أو مؤسسة اقتصادية.

ب.التخطيط البيئي :يقوم التنظيم بإعداد خطط وبرامج متكاملة ومتناسقة بعضها مع بعض لتنفيذ السياسة البيئية المستهدفة، ومن عناصر التخطيط البيئي في إطار التنمية المستدامة،مايلي:

- **تحديد وتعريف الجوانب البيئية للمؤسسةالمعنية**: تعيين النشاطات التي تتفاعل وتتداخل مع البيئة، والتي يجب أن تخاطب كأولوية في منظومة إلادارة البيئية للتنظيم.
- **المتطلبات التشريعية والقانونية**: تحديد المسؤولية القانونية والجزائية في إحترام البيئة والمحافظة عليها عن طريق إبرام إتفاقيات عامة مع الفاعلين (المنتجين والجمعيات والمنتخبين) وتشكيل منظومة من إلرشادات التوعوية للمواطنين باستعمال(لوحات و الاعلانات وكتيبات وملصقات).
- **الاهداف البيئية في برامج التنمية المستدامة**: يتعين أن تكون الاهداف واضحة وشاملة وقابلة للقياس كلما كان ذلك ممكنا، حتى يتسنى للتنظيم حصر البدائل واختيار الافضل منها في ألاداء البيئي؛
- **برنامج الادارة البيئية:** هو العنصر الحاكم في ناجح منظومة إلادارة البيئية للتنمية المستدامة، وهو سياق مشكل من مجموعة من الموارد واإلامكانيات والتكنولوجيات الذي يؤدي إلى بلوغ الاهداف البيئية، في إطار أهداف التنمية المستدامة، المحددة في السياسية البيئية للتنظيم.

ج.التنفيذ : من أجل التنفيذ الفعال والتطبيق الحسن للسياسة البيئية وفق الخطة الموضوعة، لابد من إرساء الاليات الضرورية لذلك، وهي :

- الاتزام أفراد منظومة إلادارة البيئية باحترام المسؤوليات البيئية؛
- توفير مستوى ملائم من الموارد والوسائل -البنية التحتية- لتنفيذ السياسة البيئية وفق الخطة الموضوعة؛ التوعية والتدريب والتأهيل للموارد البشرية لارساء الثقافة والتربية البيئية وترقية المهارات نحو المحافظة على البيئة؛
- نظم إعلام واتصال خاصة بمنظومة الادارة البيئية، تعمل على توصيل الرسالة البيئية وتوثيق الاحداث الحاصلة وتتيح إمكانيةالتعرف والالمام بالاوضاع الحالية لتصحيح المسار أو القيام بالتغذية العكسية.

د الفحص والتصحيح :يتم مراجعة منظومة إلادارة البيئية باستمرار وبموضوعية بغية تحسين الاداء البيئي للتنظيم .فيتعين على الادارة المختصة في هذه المنظومة تقييم الانشطة والعمال لتحدي نقاط الضعف ومجالات القصور، ومن ثم وضع برامج الصيانة والقيام بالتصحيح الازم، ثم الابلاغ بنتائج المراجعة إلى الجهات المعنية[lv].

ثالثا : دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية

تساهم الثقافة البيئية في نشر الوعي البيئي وتفعيل مبدأ الملوث الدافع ،وتعتبر هذه الاخيرة من متطلبات التطبيق الحسن للسياسة البيئية على المستويين الكلي والجزئي ،كما يساعد وجود نظام للادارة البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية في تدعيم تطبيق نظام المحاسبة البيئية. وتعتبر كل من الثقافة البيئية والادارة البيئية من الادوات المهمة في تحقيق التنمية المستدامة و في زيادة فاعلية نظام المحاسبة على الأداء البيئي، و تطوير كفاءته في توفير معلومات عن مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بالتزاماتها اتجاه البيئة.كما تؤدي المحاسبة عن الأداء البيئي دورا كبيرا في توفير المعلومات البيئية اللازمة لترشيد القرارات الداخلية منها، أو الخارجية، حيث إن بيان الآثار السلبية الناجمة عن نشاط المؤسسات الاقتصادية و تقدير التكاليف الناتجة من ذلك يساعد في مجالات التخطيط و الرقابة من أجل الحد من تلك الآثار المضرة و محاولة تقليصها و إيجاد السبل و الطرق للمحافظة على البيئة و صيانتها.

و ترتبط المحاسبة ارتباطا وثيقا بالبيئة حمايتها، و ليتم الحفاظ على هذه البيئة، هناك حاجة الى ما يسمى بالتكاليف، و حسابها و كيفية تقديرها يدخل في تخصص المحاسبة عن الأداء البيئي، كما يدخل في تخصصها التقويم المالي و الاقتصادي للموارد الطبيعية و مصادر الطاقة و المحميات البيئية بهدف تنميتها عملا بمدا ممن يلوث يدفع . و للمحاسبة دور في خفض التلوث من خلال إجراء الدراسات الاقتصادية و البيئية و الفنية التي تحدد أساليب خفض المستخدم من الخامات و الطاقة في الوحدات الاقتصادية و الشركات الصناعية، إضافة الى اجراء الدراسات المحاسبية البيئية التي توضح أنواع الطاقة البديلة، مثل الغاز الطبيعي في خفض التلوث، و كذلك في تحديد التكاليف الاستثمارية و التكاليف التشغيلية لإعادة تدوير المخلفات و تقويم الأثر البيئي للوحدات الاقتصادية[lvi].ومما يلي عرض لاهم التعريفات المقدمة للمحاسبة البيئية .

1. مفهوم و نشأة المحاسبةالبيئية:

أ. **نشأة المحاسبةالبيئية:** لقد ثار جدل حول تحديد المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية وقد كانت هناك عدة اراء واتجاهات في ذالك فمنهم من اتجه نحو الراي السائد للنظرية الاقتصاديةالتقليدية ومفاده أن للمؤسسة الاقتصادية هدف واحد وهو استخادم مواردها لتعظيم الربح .[lvii] أما الاتجاه الاخر فيرى أن التطور الصناعى أدى الى زيادة حجم المؤسسات و إلى زيادة مضطردة في حجم ونوعية الملوثات الصناعية الناتجة عن هذاوبالتالي تدمير التناسق الطبيعى بين منظومات البيئة الطبيعية، زهذا يعتبر تبرير لزيادة واضافة مسؤوليات جديدة على عاتق تلك المؤسسات وبذالك يجب عليها ان تحقق اهدافا اخرى الى جانب تحقيق الربح وتعظيمه وهو هدف حماية البيئة ومواجهة اخطار التلوث .ونتيجة لما سبق نشأ المفهوم الحديث للتنمية وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة وانعكس هذا المفهوم الحديث للتنمية على العديد من فروع العلم ومنها علم المحاسبة بفروعه المختلفة، ونتج عن ذلك إمكانية معالجة قضية تلوث البيئة قبل عدة فروع محاسبية مثل المحاسبة الضريبية والمالية والإدارية والوطنية ومحاسبة التكاليف . وعليه فهناك تفاعل بين البيئة وقضاياها ومواردها وكافة فروع علم المحاسبة.[lviii]

وانبثق عن مفهوم التنمية المستدامة ظهور مفهوم جديد للادارة سمي نظام الادارة البيئية(EMS) . ويمكن اعتبار هذين التطورين أهم دوافع الاهتمام المحاسبي بالتاثيرات البيئية لما يسببه تبني هذين

التطورين من تكاليف تتكبدها المؤسسة الاقتصادية أو ايرادات تؤثر على نتيجة نشاطها.[lix]

ب.مفهوم المحاسبةالبيئية: لقد ظهرت عدة مسميات مجال المحاسبة تشير الى ضرورة شمول القياس والافصاح المحاسبي والاقتصادي للانشطة والبرامج التي تمارسها المؤسسة والتي تؤثر على البيئة كالمحاسبة الايكولوجيةو تهدف إلى إعداد الحسابات باستخدام الوحدات المادية على المستوى الجزئي والمحاسبةالخضراء التي تهتم بمجال واحد من مجالات المحاسبة البيئية وهو المحاسبة عن عناصر التنوع البيولوجي والمحاسبة البيئية الاقتصادية إلا أن مصطلح المحاسبة البيئية هو أكثر المصطلحات تعبيرا عن اهتمام المحاسبة بكافة القضايا البيئية.[lx] الا أنه من الصعب تحديد تعريف للمحاسبة البيئية نظرا لحداثة الموضوع في العالم بشكل عام و في الساحة العربية بشكل خاص .وعليه يمكننا إيجاز بعض التعريفات للمحاسبة البيئية وهي كما يلي: .

- **التعريف الاول**:عرفت جمعية المحاسبية الامريكين **(AICPA)** عام 1941المحاسبة البيئية بانها:"توفير معلومات كمية عن المؤسسات الاقتصادية وانهذه المعلومات هي في الاساس معلومات مالية ذات فائدة في مجال مجال اتخاذ القرارات وترشيد عملية الاختيار."[lxi]
- **التعريف الثاني**:عرفت وكالة حماية البيئية الامريكية **(EPA)** عام 1975المحاسبة البيئية بانها:"تعريف وتحديد وتجميع وتحليل والافصاح عن معلومات التكاليف البيئية والاعتماد عليهم في اتخاذ القرارت الاقتصادية ".[lxii]

كما عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية ايضا المحاسبة البيئية من ثلاث أوجه:

- **المحاسبة البيئية من الوجهة الاقتصادية :** ويتم خلال هذه المرحلة قياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات عوامل الانتاج .وغالبا ما تعكس المرحلة مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد و المجتمع.
- **المحاسبة البيئية كامتداد للمحاسبة المالية** :ويتم خلال هذه المرحلة إعداد القوائم المالية وفق المعايير والاسس المحاسبية بحيث تتضمن بيانات ومعلومات للاثار البيئية لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم كالمستثمرين والدائنين وحملةالاسهم.
- **المحاسبة البيئية من الوجهة الادارية** :ويتم في هذه المرحلة تحديد وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالانشطة البيئية لغرض مساعدة الادارة في التخطيط وإتخاذ القرارت الادارية المختلفة كقرارت التسعير والاستمرار في انتاج منتج معين ومتطلبات الجودة وغيرها من القرارات الادارية .[lxiii]

- **التعريف الثالث** :عرف معهد المحاسبة الكندي عام1999 المحاسبة البيئية بانها":تعيين وقياس وتخصيص التكاليف البيئية لاخذا بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارت الادارية ثم توصيل تلك المعلومات الى الاطراف المعنية ."[lxiv]
- **التعريف الرابع:** المحاسبة البيئية هي " تحديد وقياس كلفة الأنشطة والمستلزمات البيئية ، و استخدام هذه المعلومات في صنع القرارا ت ، والهدف هو تخفيض الآثار البيئية السالبة للأنشطة والأنظمة ، وهي تستندأساسًا على دعم مدراء الأعمال والوكالات الحكومية"[lxv].

التعريف الخامس: كما تعرف المحاسبة البيئية بانها "تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ (من يلوث يدفع)".[lxvi]

ومن التعاريف السابقةنلاحظ تحول هدف المحاسبة من مجرد خدمة متخذي القرارت داخل المؤسسات

الاقتصادية الى خدمة المجتمع باكمله وهذا ما يجسد الاتجاه الحديث للمحاسبة والذي ينقل هدف القوائم المالية الى خدمة المجتمع وما يخقق رفاهيته .ونتيجةلذالك ظهرت المحاسبة البيئيةوالاجتماعية وتوسعت بمفاهيمها ومواضيعها.

2. **عناصر المحاسبة البيئية :** وانطلاقًا من هذا يمكننا القول بأن المحاسبة البيئية تشتمل على العناصر التالية:

أ. **القياس البيئي:** الذى يهدف إلى:

- قياس وإدماج التكاليف البيئية ضمن تكاليف المؤسسة؛
- قياس وتقييم المخاطر البيئية؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية متضمنة الاعتبارات البيئية؛
- المساعدة في إنشاء ما يعرف بنظم الإدارة البيئية.

ب. **الإفصاح البيئى** :كميًا أو ماليًا ويشمل:

- الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية للمؤسسة؛
- الإفصاح عن الأداء البيئى للمؤسسة في التقارير المقدمة للعديد من الجهات الخارجية وعلى رأسها الجهات الوطنية والحكومية؛
- الإفصاح عن الأداء البيئى من خلال التقارير البيئية باستخدام كافة الوسائل المتاحة ومنها الإعلام[lxvii].

3.**اهداف المحاسبة البيئية:**تهدف الى توفير كافة المعلومات البيئية لكل الاطراف الداخلية والخارجية وجميع اصحاب المصالح في المؤسسة .حيث تهدف بتوفيرها هذه المعلومات الى :

-تحديد المصاريف والايرادات الخاصة بالاداء البئي؛

-تنفيذ وصيانة نظام اداري للرقابة والمعلومات البيئية ؛

معرفة مدى مساهمة المنافع البيئية في تحدي صافي الدخل؛

تطوير وتصميم المنتجات لتتلائم مع شروط الحفاظ على البيئة. [lxviii]

و هناك من يرى أنه هناك ستة أهداف رئيسية للمحاسبة البيئية يمكن تلخيصها كالاتي:

-قياس المساهمة الصافية البيئية الصافية للمشروع حيث يتمذالكمن خلال مقابلةالتكاليف البيئية بالمنافع البيئية التي تعود على أطراف المجتمع؛

-توفير المعلومات اللازمة وذات العلاقة بالتاثيرات البيئية الخاصة باحداث المؤسسة وخططه وسياسته وذالك لغرض تحقيق الرقابة الفعالة على الانشطة البيئية؛

-مساعدةالجهات المسؤولةعلى مراقبةالاداء البيئي للمؤسسة؛

-تقديم المساعدة في اتخاذ القرارت من خلال تحديد أثار النشاطات الاقتصادية القطاعية على البيئة وبالتالي المساهمة في بلورة توجهات سياسات التنمية المستدامة؛

-التعرف على المصادر الطبيعيةوالبيئية من اجل تحديد الموارد الطبيعية والتغيرات التي تطرأعليها؛

-تطوير مؤشرات التنمية المستدامة حيث توفر المحاسبة البيئية معلومات يمكنناانطلاقا منها اعدادمؤشرات التنمية المستدامةمثل مؤشر الاستعمال المكثف للغابات.[lxix]

من الأهداف الأخرى للمحاسبة البيئية مساهمتها بتحقيق التنمية المستدامة. إذ تؤكد الأمم المتحدة

وضع معايير محاسبية دولية تمكن الدول و الشركات من الافصاح عن المعلومات التي تتعلق بالقضايا البيئية، و أوصى فريق الخبراء الحكومي المعني بالمحاسبة و الابلاغ في دورته الثامنة في عام 1991 بإنشاء مشروع عن معايير المحاسبة و الابلاغ للتنمية القابلة للاستدامة، و يشمل المشروع ثلاثة مجالات مترابطة، و يتألف المجال الأول من الممارسات الجارية المتعلقة بالكشف عن المعلومات البيئية في نظم المحاسبة و الابلاغ الرئيسة التي تستخدمها الدول و الشركات، و الهدف من ذلك تحسين الكشف عن المعلومات و وسائل قياس التكاليف و الالتزامات البيئية، و المجال الثاني بالطرق التي بفضلها تستطيع الدول و الشركات أن تصبع أكثر فاعلية في استخدام الموارد الطبيعية و وسائل التخلص من النفايات، و من ثم تصبح مدبرا أفضل للموارد الطبيعية و البيئية. و الهدف من هذا هو وضع منهجية تقويم مقبولة، لأجل قيس الفوائد الاجتماعية المترتبة على النشاط الاقتصادي وفقا لمبدأ التنمية المستدامة، و كذلك تقويم المنهجية الخاصة بتحديد التكاليف الاجتماعية غير القابلة للقياس بالنسبة الى النشاط الاقتصادي غير القابل للاستدامة، أما المجال الثالث فيتمثل في كيفية وضع مقاييس قابلة للمقارنة دوليا يمكن أن تكفل الاتساق في الكشف عن ممارسات تدقيق الحسابات البيئية التي تنتهجها الدول و الشركات، و الهدف من هذا، هو وضع معايير لتقديم تقرير عام عن الأداء البيئي بشكل يلبي احتياجات مستخدمي التقارير من البيانات البيئية[lxx].

4.**تحديات تطبيق المحاسبة البيئية :** هناك تحديات عديدة تقف عائقا أمام دور نظام المحاسبة عن الأداء البيئي، أهمها:

أ. أن لدى المحاسبين و المراقبين معلومات محاسبية كبيرة، إلا أنه غالبا ما تكون معرفتهم محدودة بالبيئة و أنشطتها؛

ب. إختفاء المعلومات عن تكاليف البيئة و أنشطتها ضمن التكاليف الصناعية غير المباشرة، و ليس من السهل إيجادها عند الحاجة إليها؛

ج. إفتقار بعض الأقسام مثل مراكز الانتاج المنتجة للنفايات الى المعلومات الخاصة بتكاليف النفايات و غيرها من الأنشطة البيئية؛

د. نقص البيانات و المعلومات عن الأنشطة البيئية و تكاليفها، إضافة إلى صعوبة الحصول على ذلك من السجلات المحاسبية، و أثر ذلك في عملية اتخاذ القرارات و بخاصة الاستثمارية منها؛

ه. عدم تحليل المواد بشكل فاعل لا يوضح تكاليف المواد ذات العلاقة بالأنشطة البيئية؛[lxxi]

وعليه يتطلب الوصول إلى نظام محاسبي فاعل عن الأداء البيئي يتطلب الاهتمام بشكل خاص بتنمية الوعي التكاليفي البيئي للإدارات المحاسبية (مالية و تكاليف و تدقيق)، و لدورها المهم في انتاج و توفير البيانات المالية و التكاليفية عن الأنشطة البيئية من إعداد الموازنات و التحاليل و الملحقات مع القوائم المالية و تدقيقها و الافصاح عنها و دعم الادارة بحاجتها الى المعلومات المحاسبية ويتم ذالك عن طريق النشر الثقافة البيئية .حيث إن تنمية الوعي التكاليفي البيئي و نشره سوف يساعد كثيرا في معالجة التحديات المشار إليها سابقا، و إن النظام المحاسبي المطلوب للأداء البيئي سوف يوفر المخرجات المطلوبة ليخدم الادارات بمستوياتها كلها، و يزيد من كفاءة قراراتها.كما أن ارتفاع مستوى الوعي يساعد المؤسسات الاقتصادية في تحديد و معرفة مدى قيامها بمسؤولياتها تجاه البيئة و المجتمع، و الافصاح عن ذلك لأصحاب المصالح، و يخدم عملية تقويم الأداء البيئي من الجهات الخارجية التي تبدي رأيا فنيا محايدا في ذلك، و تفصح عنه في تقرير المراقب الخارجي، و ذلك يدعم و يساند بشكل كبير في مجال التنمية المستدامة.[lxxii]

5.شركة سونطراك و نشر الثقافة البيئية : تساهم شركة سونطراك في نشر الثقافة البيئية من خلال مجموعة من التدابير والاجراءات والانجازات التي تهدف من خلالها الى نشر الوعي البيئي وذالك تماشيا مع أهداف السياسة البيئية لها والسياسة البيئية على المستوى الكلي .ومما يلي عر ض لهذه الاجراءات:

أ.التعريف بالشركة: تعتبر سونطراك من اول المؤسسات التي تم انشاءها بعد الاستقلال بحيث كان لابد للدولة الجزائرية استرجاع السيادة الكاملة على محروقاتها .و ومن اجل ذالك كان عليهااقامة اداة اقتصادية قادرة ان تحل محل الشركات الاجنبية و هي شركة النفظ و الغاز في الجزائر.اسمها الكامل **الشركة الوطنية للبحث و التنقيب و الاستغلال و النقل للمحروقات** و هي الشركة الوحيدة في الجزائر المسؤولة عن استغلال المصادر النفطية و الغازية الهائلة في البلاد و كذا بيعها.

سوناطراك اختصار ل: **(Société National pour le Recherche la production, le Transport, la Transformation, et la Commercialisation des Hydrocarbure, spa).**

هي شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر هي الآن متنوعة الأنشطة،[lxiii] فهي تشارك في الاستكشاف والتنقيب، الإنتاج و النقل عبر الأنابيب، و التكرير وتحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها. معتمدة عن إستراتجية التنويع، سوناطراك، تطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة و المتجددة، تحليه مياه البحر في بني صاف و ارزيو.. كذلك البحث و استغلال الطاقة المنجميّة.

ب.سياسة سونطراك المتعلقة بالصحة و الأمن و البيئة (HSE).

يتميز الالتزام الرسمي لمجمع سوناطراك بالحفاظ على صحة وسلامة العمال و نزاهة التراث ووقاية البيئة و ذلك بالإعلان عن سياسة الصحة و الأمن و البيئة في 27 أبريل 2004.تهدف هذه الالتزامات إلى مطابقة أنشطة سوناطراك مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في مجال الصحة و الأمن و البيئة ؛ تطوير نهج وقائي لإدارة مخاطر وقوع الحوادث، الأحداث، الصحة في العمل و حماية البيئة ؛ إقامة نظام إداري متكامل لتحسين أداء نشاط الصحة و الأمن و البيئة-**(MS-HSE)**؛ تحسين قدرات ردود أفعال الوحدات في حالات الطوارئ و الأزمات؛ تعزيز وتعميم التكوين و التوعية في مجال الصحة و الأمن و البيئة و تنمية المعلومات والاتصالات في مجالات الصحة و الأمن و البيئة.وذالك من خلال :

- إقامة نظام إداري متكامل**(MS-HSE)** ؛
- السيطرة على المخاطر؛
- إدارة الأزمات والكوارث ؛
- التكوين و التوعية ؛
- الحد من التأثيرات التي تلحق بالبيئة ؛
- الحد من حرق الغاز و الانضمام إلى الشراكة العالمية لتخفيض حرق الغاز **(GGFR)**؛

بادرت سوناطراك بمجهودات و استثمارات هامة في إطار استعادة الغازات المحروقة في شتى مستويات سلسلة الإنتاج :المنبع)حقل إنتاج المصب مصانع التمييع، المصافي ،حيث انتقلت كميات حرق الغاز من 80 %في سنة 1970 إلى قرابة 7%في سنة 2007 وتهدف سونطراك الى القضاء على الحرق ابتداء من 2010.

- المحافظة على البيئات الطبيعية ؛
- المساهمة في المجهود الوطني لإعادة التشجير ؛

- المساهمة في المحافظة على تنوع الأصناف البحري ؛
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة.[lxxiv]

ومما سبق نجد ان شركة سونطراك تتفق مع اجراءات السياسة البيئية التي تهدف الى حماية البيئة والتي تتم التعرض لها سابق والتي من خلالها يتم نشر القافة البيئية وذالك من خلال في إقامتها لنظام إداري متكامل لتحسين أداء نشاط الصحة و الأمن و البيئة (**MS-HSE**).

ج.سونطراك والتنمية المستدامة .

هي تتمسك بمبادئ التنمية المستدامة ؛حيث تلتزم بتحقيق النمو الاقتصادي للمجمع بالتوازي مع التزامها بتحقيق امن الاشخاص والممتلكات وذالك بتخفيض اثار نشاطاتها على صحة مستخدميها وصحة السكان المجاورين لمركباتها.بالاضافة الى القيام بنشاطات كثيرة قصد تحديد وحتى القضاء على أثار نشاطات سونطراك على البيئة خصوصا انبعاثات غاز الاحتباس الحراري وأي ملوث آخر للغلاف الجوي .ومن أجل ذالك فقد تم منح إستثمارات معتبرة من أجل تخفيض الغازات المحروقة وذالك لان حجم الغازات المصاحبة المنتجة قد أرتفع باربعة اضعاف في خضم 30سنة الاخيرة .

وفيما يتعلق بتخفيض انبعاث CO_2فتعمل سونطراك بالشركة مع لBP و ستاتو ايل هيدرو على اعادة حقن على مستوى حقل كرشبة بحقل عين صالح.وتعتبر التنمية المستدامة بالنسبة لسونطراك التزاما مسؤولا وملموسا ومبدا توجيهيا وهدفا استرتيجيا لنشاطاتها.وقد ترجمت سونطراك رغبتها في رفع مجالات الصحة لمستخدميها ورفع امن منشأتها وحماية المحيط ترجمت بوضع مديرية مركزية للصحة والسلامة المهنية سنة2001.[lxxv]

وتعتبر مؤسسة سونطراك طاسيلي التي هي التقاء لشركة بترولية كبرى بقيم انسانية وبيئية - طاسيلي مصنف ارث عالمي- حيث تسير المؤسسة عن طريق قانون 04ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات .حيث اوكلت الى سونطراك طاسيلي مهمة حماية الطبيعةمن اجل الابقاء عليها ومكافحة التلوث بجميع اشكاله والمحافظة على الموروث الثقافي المادي وغير المادي والمساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحرومين و/او المعزولين.

وتتدخل مؤسسة سونطراك في كامل التراب الوطني وفي المناطق الصحراوية الواسعة بصفة خاصة في مناطق اقصى الجنوب وبالتحديد في مناطق الطاسيلي . تتشرف سوناطراك بربط اسمها عبر مؤسستها بالطاسيلي الذي يتوفر وتشتمل طاسيلي على موروث ثقافي عن طريق نقوشه و رسوماته الصخرية و الطبيعية. و ثرواته الحيوانيةو النباتية ويمثل لطاسيلي محور الجهد الرئيسي لمؤسسة سوناطراك طاسيلي.[lxxvi]

الخاتمة:نستنتج أن الوعي البيئي يساهم في دعم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة نتيجة الربط بين الثقافة البيئية و نظام الأدارة البيئيةو عمل الادارات المحاسبية من خلال تحليل للأنشطة و تكاليفها و القياس و الافصاح عنها و تدقيقها .و عليه كلما ازداد مستوى الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية كلما دعم ذالك تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية.وذالك لان السبيل الامثل للحفاظ على البيئة يكمن في مد الافردا والمؤسسات والمجتمع بثقافة بيئية بدأ من الاسرة الى مختلف المؤسسات الاخرى مؤسسة إقتصادية كانت أو مدرسة ...الخ .مع ضرورة وجوب إستمرار هذا النمط من الثقافة المستدامة مدى الحياة .خاصة وأننا في عصر أصبحت فيه التنمية المستدامة مهمة أكثر من أي وقت مضى .وذالك لان هذا المصطلح هو الاكثر تداولا في الدول الراقية التي اصبحت فيها درجة الوعي البيئي مرتفعة فيما نعجز نحن عن نظافة شوارعنا .وعليه فيجب أن يفهم الجميع أن الاعتناء بالبيئة سلوك حضاري

وأن الدولة والمؤسسات لا تتحمل وحدها مسؤولية الحفظ على البيئة .فحتى الافراد مسؤولون عن تدهور البيئة .

1.استنتاجات و توصيات

- **استنتاجات:**

- يعد البعد البيئي هو البعد الأهم في التنمية المستدامة، لأن التنمية البيئية سوف تؤدي بلا شك إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إدامة الموارد و استغلالها بشكل أمثل، كما يساهم في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير بيئة نظيفة؛

- إن إضافة هدف المحافظة على البيئة واستدامتها إلى الأهداف المحاسبية التقليدية يمثل تحديا كبيرا تواجهه المحاسبة، نظرا إلى ذلك يجعل القياس المحاسبي يستوعب بعدا اضافيا ليخدم أهدافا تتعدى الأهداف التقليدية لمخرجات المحاسبية، و هي أهداف خدمة البيئة و المجتمع و تحقيق الرفاهية له، فإخضاع الأنشطة البيئية المنضوية تحت إطار مجالات الأداء البيئي لعملية القياس المحاسبي تكتنفه العديد من المعوقات و الصعوبات التي تعترض تبني المؤسسات الاقتصادية لإجراءات محاسبية تستهدف المحافظة على البيئة و صيانتها، إلا أن تلك المعوقات و الصعوبات ينبغي ألا تقف حائلا دون تحقيق عملية القياس المحاسبي لمجالات الأداء البيئي و الإفصاح عنها و تدقيقها؛

- يهدف الوعي البيئي إلى جعل المؤسسات تعمل ضمن مفهوم التكلفة الاقتصادية، و تظهر أهميته في التعامل اليومي مع البيئة، ما يولد التزام على المؤسسة في المحافظة على البيئة و عدم الأضرار بها؛

- يساهم الوعي البيئي الذي يتوافر لدى العاملين في المؤسسات إدارات و أفراد، و الذي يتم نشره و تنميته عبر الخطط و الإجراءات المشار إليها سابقا في دعم محاسبي التكاليف و المحاسبين الإداريين في المنشآت في تحديد و تجميع و تقدير و تحليل و إعداد التقارير الخاصة بكل الأنشطة البيئية، وصولا إلى تكاليف بيئية و بيانات بيئية مالية و غير مالية لتحقيق الأهداف المطلوبة في هذا المجال؛

- فهم و إدراك الإدارات في المؤسسات الاقتصادية بمستوياتها كلها، نظرا إلى أهمية الأنشطة البيئية و قياس تكاليفهاو الرقابة عليها و تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن؛

- تعد المحاسبة البيئة الوسيلة التي يمكن من خلالها الحكم على مدى إلتزام المؤسسات الاقتصادية في المحافظة على البيئة بما توافره من معلومات عن التكاليف البيئة التي تكبدتها المؤسسة الاقتصادية في هذا المجال.

2. توصيات

- نشر الثقافة البيئية و تنمية الوعي البيئي لكل الإدارات و العاملين في المؤسسات الاقتصادية من خلال ما تم عرضه ، مع أهمية اشتراك الإدارات العليا في دورات تخصصية خارج المؤسسة حول الوعي البيئي؛

- ضرورة تشكيل لجنة لتنمية الوعي البيئي ونشر الثقافة في المؤسسات الاقتصادية يرأسها خبراء ومختصين واستشاريين من داخل وخارج المؤسسة؛

- ضرورة نشر الثقافة البيئية في الوسطين الداخلي والخارجي للمؤسسة للمؤسسة ، بهدف المساهمة في حماية البيئة والمحافظة عليها ؛

- أهمية مقارنة أنشطة البيئة و تكاليفها في المؤسسة مع المؤسسات المماثلة؛

- ضرورة نظام للمحاسبة عن البيئية باعتبارها نظاما فرعيا ضمن نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية.

- ضرورة الإفصاح في القوائم المالية و ملحقاتها عن الأنشطة البيئية الضروريةالرئيسة و تكاليفها، أو الإفصاح عنها في تقارير الأداء البيئي الطوعية، و بخاصة في المؤسسات الصناعية المساهم؛

- تطوير النظم الانتاجية للمؤسسات الاقتصادية باستخدام تقنية الانتاج النظيف لما له من مميزات تساعد في الاستدامة البيئية؛

- حث المؤسسات الاقتصادية لتبني استراتيجية الإبداع البيئي في السياسات الطوعية للوفاء بالتزاماتها البيئة و انتاج المنتجات الصديقة للبيئة.

الهوامش

[i] صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، ط1،دار الخلدونية ،2010،ص9.

[ii] عبد الفتاح مراد، **شرح تشريعات البيئة**، الهيئة القومية العامة لدار الكتب والوثائق المصرية، مصر،ص77.

[iii] القران الكريم ،سورة الحشر، الآية رقم9.

[iv] The Encyclopedia Americana international Edition U.S.A.1980 V.10,p480.

[v] Matthijis Jacques ,Protection de l'environnement .Revue du droit pénal criminel, Octobre , 1971,P519.

نصر الله سناء ،**الحماية القانونية للبيئةمن التلوث في ضوء القانون الدولي الانساني** ،منشورات بغدادي، الجزائر،2013،ص15.

[vi] صباح العشاوي ،مرجع سابق،ص11.

[vii] عدنان موسى، **الضجيج الصناعي أحد ملوثات البيئة**،بحث مقدم في دراسة أبعاد وأثار التكنولوجيات المتقدمة والمستجدة في المجتمعات العربية ،الدوحة 21-24نوفمبر 1988،ص414.

[viii] سعيد محمد الخفار، **الموسوعة البيئية العربية** ،المجلد الأول،مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة 1997،ص135.

[ix] محمد بودهان،**حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري**،مجلة حقوق الإنسان المرصد الوطني لحقوق الإنسان،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1994،ص11.

[x] مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، استوكهولم،1972.

[xi] أحمد بن مشهور حزمي،**الاستراتيجية المستقبلية للبيئة وعلاقتها بقطاع الاعمال البيئية**،ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، المملكة العربية السعودية يومي19و10/20/ 2002 ،ص1،مقال متاح على الموقع : http://faculty.ksu.edu.sa/739/pdf على 2015/11/03 11:00.

[xii] كمال رزيق ،**دور الدولة في حماية البيئة** ،،مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،العددالخامس،2007،ص97.

[xiii] احمد لكحل ،**مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية** ،مجلة المفكر ،العددالتاسع ،بسكرة ،الجزائر،ص19

[xiv] عاشور مرزيق ،**دور الجماعات المحلية في احلال تنمية بيئية مستدامة** gouvernance et Colloque International sur le Développement Local, réalité de l'économie nationale, les 26 et 27 avril 2005, Centre Universitaire Mustapha Stambouli de Mascara.p12.

[xv] مقدم عبيرات وعبد القادر بلخضر ،**الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ،العدد07،2007،ص58

[xvi] عيسى محمد الغزالي،**السياسات البيئية** ، جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ،العدد الخامس والعشرون، الكويت، يناير 2004، ص ص9-10 .

[xvii] غنى عنتر ،**في معاني ومفهوم الثقافة** ،الجامعة البنانية ،كلية التربية ،بيروت 2011، ص1.

[xviii] رابح تركي ،**اصول التربية والتعليم** ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1989،ص331

[xix] نور الدين زمام،**عولمةالثقافة المستحيل والممكن**،مجلة العلوم الانسانية ،الصادرة عن جامعو محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،العدد01،نوفمبر 2011،ص139.

[xx] اندرو ادغار وبيدرو سيدجويك،**موسوعة النظرية الثقافية** ،ترجمة هناء الجوهري ،ط1،المركز القومي للترجمة،2009 ،ص8.

[xxi] ناصر دادي عدون ,**إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي** : دراسة نظرية وتطبيقية ,دار المحمدية, الجزائر 2003 ,ص ص106-107.

[xxii] قريد سمير ،**حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئة** ،ط1،دار الحامد،،الاردن ،2013 ،ص57.

[xxiii] أحمدعزاويولعمى احمد،**الثقافة البيئية بعد استرتيجي لحماية البيئة، المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسةالاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ،يومي 20 و 21 نوفبر 2012** ،ص 42.

[xxiv] السيد عبد الفتاح عفيفي،**بحوث في علم الاجتماع المعاصر** ،القاهرة ،دار الفكر العربي 1996،ص217

[xxv] يونس ابراهيم أحمد يونس، **البيئة والتشريعات البيئية**، ط1 ،عمان الأردن، ص64.

[xxvi] السيد عبد الفتاح عفيفي،مرجع سابق،ص222 .

محب محمود كامل الرفاعي و ماهر إسماعيل صبري محمد ، **التربية البيئية من أجل بيئة أفضل**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة2004 ، ص304. [xxviii]

[xxix] قريد سمير مرجع سابق،ص60.

[xxx] تشارلز روث ،**الثقافة البيئية جذورها وتطورها واتجهاتها في التسعينات** ،ترجمة عبد الله خطايبة و هديل محمد فيصل ،مجلة التعريب ،مركز العربي للتعريب والترجمة والتاليف بدمشق ،العدد15،جويلية 1998،ص143.

[xxxi] كيحل فتيحة ،الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي،رسالة ماجستير في علوم الإعلام و الإتصال ،جامعة الحاج لخضر –باتنة-، 2011 – 2012 ،ص 92.

[xxxii] محسن فراج ،التنهور البيئي ،مقال متاح على الموقع: http://scienceeducator.arabblogs.com/index095.htm ،20:00,2014/02/02

[xxxiii] أحمد عزاوي ولعمى أحمد، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011ص44.

[xxxiv] إسراء يوسف ذنون وخالد غازي التمي،**اهمية الوعي التكاليفي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة** ،في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،ط1،بيروت ،فبراير،2013، ص488.

[xxxv] موسى بن ناصرو رحمان امال، **الادارة البيئية واليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية** ،ابحاث اقتصادية وادارية ،العدد الرابع ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،ديسمبر ،2008،ص ص 66- 67.

[xxxvi] مطانيوس مخول و عدنان غانم،**نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني،2009،ص35.

[xxxvii] نجم العزاوي،عبد االله حكمت النقار، **إدارة البيئة –نظم ومتطلبات وتطبيقات -ISO14000** ،دار المسيرة ،2007 ،ص122.

[xxxviii] موسى عبد الناصر وامال رحمان، مرجع سابق ،ص67.

[xxxix] عبد الرحمان توفيق،**مواصفاتISO 14000 للبيئة**، مركز الخبرات المهنية للادارة PMEC، الجيزة مصر،2013،ص ص2-3.

عمر صخري و عبادي فاطمة الزهراء، دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر [xl]

مجلة الباحث – عدد11،2012جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012 ،ص158.

حسان زيدان العمايرة ،**أنظمة الايزو في السلامة والبيئة**،دار الكتاب الجامعي،ط1،لبنان والامارت العربية المتحدة ،2015،ص236. [xli]

أحمد عبد الفتاح ناجي،**التنمية المستدامة في المجتمع النامي**،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية ،مصر،2013،ص13. [xlii]

[xliii] ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، كانون الثاني (جانفي) 2009، ص 23

[xliv] عبد الرحمان العايب، **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010-2011،ص11 .

[xlv] أحمد عبد الفتاح ناجي، المرجع السابق،ص25.

[xlvi] World Commission on Environment and Development 4 August (1987). *Our Common Future*. Oxford: Oxford University Press. p. 27

[xlvii] حميد عبد الله الحرتسي، " السياسة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، 1994-2004" (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2005)، ص 7.

[xlviii] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الإسكوا** (نيويورك: الإسكوا، 1998)، ص9.

[xlix] منى جميل سلام و مصطفى محمد علي ،**التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية** ،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية ،مصر،2015،ص169.

[l] ديب كمال ،**أساسيات التنمية المستدامة** ،دار الخلدونية ، القبة القديمة الجزائر،2015،ص72.

[li] مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي،**قضايا التنمية في الدول النامية**،الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،2001،ص208.

[lii] لخلف عثمان و حنيش فتحي، **التنمية المستدامة (المفاهيم ،الأبعاد والمؤشرات)** الملتقى الوطني حول:البرامج التنموية في الجزائر بين النتائج الظرفية و تطلعات التنمية المستدامة يومي 13-14 مارس 2013،جامعة بوزيان عاشور الجلفة ،ص ص12-13.

[liii] ناصر مراد ،التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 46 ، بيروت ،ربيع 2009، ص 108 .

[liv] عبد الرحمان نوزاد الهيتي وحسن ابراهيم المهندي،**اللتنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات**،ط1،اللجنة الدائمة للسكان ،قطر،2008 ،ص ص23-25.

[lv] علي قابوسة وحمزة الطيبي، منظومة االدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة يف المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية- جامعة الوادي العدد الرابع-جانفي 2014،ص ص184-185.

[lvi] ليلى ناجي الفتلاوي، مرجع سابق،ص 40.

[lvii] Milton freidman ,**Capitalisme and Freedoom**,ed 3,the university of Chicago press Chicago and London,2002,P133.

[lviii] سالم محمد عبود وليلى ناجي مجيد، الكتاب الاول،موسوعة المحاسبة البيئية،**المحاسبة البيئية –المفاهيم والمناهج والاساليب-**، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى ،بغداد ،2013،ص69.

[lix] علي ناجي سعد الذهبي و موفق عبد الحسين محمد،**القياس المحاسبي للتاثيرات البيئية والافصاح عنها،بحث تطبيقي في احد الشركات الصناعية العراقية** مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد2، العدد8،2009،ص4.

[lx] عز الدين فكري تهامي، **الإطار العلمي لنظم محاسبة الإدارة البيئية**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الثامن، ىناىر 2011،ص 330.

[lxi] عباس مهدي الشيرازي،**نظرية المحاسبة** ،دار السلاسل ،الكويت 1999. ..ص14.

[lxii] Vasanthe genaya gamourthy and al **, Environment accounting management ,**international journal of accounting, management of vol3,decemeber2012,p147.

[lxiii] طاهر عليوي ناصر و هيثم خاشم خفاف ، **اهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**،مجلة الادارة والاقتصاد،جامعة الموصل العراق ،العدد2012،92،ص69.

[lxiv] ناريمان عبد الجواد ،**المحاسبة الخضراء**،مجلة مال واعمال ،الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية،فلسطين،العدد،2012،2،ص10. [lxiv]

[lxv] ناظم حسن عبد السيد وآخرون،**المحاسبة البيئية -الاطار المقترح للافصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي**،كلية الادارة والاقتصاد البصرة ،بغداد، 2009،ص4.

[lxvi] إسماعيل يحيى التكريتي واخرون ، **معايير تحديد التكاليف البيئية بالتطبيق على الشركة العام للاسمنت الشمالية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، ، المجلد 6، 1998، عدد خاص بمناسبة نهاية الألفية الثانية، بغداد،ص34.

[lxvii] علاء الدين محمود زهران ، **منهج مقترح لقياس التكاليف والمنافع الناجمة عن الاثار البيئية للمنشاءات الصناعية** ،منشورات جامعة الملك فيصل ،المملكة العربية السعودية ،2003 ،ص12.

[lxviii] Europen environmental agency ;**environmental recent developement in toolsfor intergration :taxes** ;environement issues series ,N18;12/12/2000;p120.

اسماعيل محمود عبد الرحمان، **محاسبة التلوث البيئي**،ط1،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الاسكندرية،مصر،2014،ص256. [lxix]

[lxx] سلوان حافظ حميد الحافظ، **التدقيق البيئي منهج مقترح للتطبيق في العراق**،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية 2002،ص19.

[lxxi] هادي رضا الصفار، **المحاسبة عن البيئة المستدامة**، ورقة قدمت الى: المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس بعنوان: " أخلاقيات الأعمال و مجتمع المعرفة"، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الزيتونة، عمان، 17-19 نيسان/أبريل 2006،ص 14.

اسراء يوسف ذنون وخالد غازي التمي، مرجع سابق،ص ص524-525. [lxxii]

[lxxiii] http://www.wikepedia.org/wiki/ -08-14. 2014/سونطراك 1:43pm

[lxxiv] http://www.sonatrach.com/ar/hse-developpement-durable.html , 30:5,11/2019/071

[lxxv] زايد مراد،**الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات** ،دار الخلدونية ،الجزائر ،2012 ص ص346-347.

[lxxvi] http://www.sonatrach.com/ar/fondation-sonatrach-tassili.html.17/0 5:005,1/2019